السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

15

الخميس 3 كانون الأول 2015 ـ الموافق 21 صفر 1437 هـ ـ العدد 13236

AS-SAFIR Arabic political daily - December 3, 2015 N° 13236

1 الانثروبولوجيا والتراث الشعبي في الجزائر: كيف جرى تبني وتوطين «العلْم الكولونيالي». مقدمة للملف. السَباحة في جدة: التعليمات بالداخل! السعودية تحكم بإعدام شاعر وفنان بتهمة الردة: زمن إسلامٍ مفترَض.

2 مرشح «خاص» إلى انتخابات الفيفا يتيح فتح ملفات الإفلات من العقاب في البحرين. وشروط الانتخابات البلدية المقبلة في السعودية. وفي «الزاوية الحمرا»: حوار ديموقراطي عن التعذيب.

3 الشباب السعودي والحراك المستحيل: الغرق في نقاش مسألة «الهوية» بدل الالتفات الى المشكلات الاجتماعية والمعيشية. وفي بألف كلمة: قصص من حياة النازحين السوريين. ومدونات من العراق واليمن.

4

قراءة في حملة الاعتقالات ضد فلسطيني الداخل

طردٌ سياسيّ من الحيّز العام

أكثر من 200 شاب وشابّة وطفل وطفلة من فلسطينيي الداخل اعتقلهم الأمن الإسرائيليّ خلال شهر تشرين الأوّل / أكتوبر المنصرم على خلفيّة نشاطهم السياسيّ في الهبّة الشعبيّة التي تشهدها فلسطين. ليست هذه حملة الاعتقالات الأوسع إذا ما قارنّاها بتلك التي أعقبت اختطاف الطفل محمّد أبو خضير وإحراقه حياً، ومن ثمّ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة. لكنّها الحملة الأكثر حدّة منذ سنوات، فرقعة أهدافها تعدّت الإخماد الموضعيّ للنشاطات الاحتجاجيّة، وصارت تهدف إلى قمعٍ شاملٍ للاحتجاج كأداة إنتاج «السياسي» للفلسطينيّين داخل إسرائيل.

«مرحلة الاعتقال» التي تستخدمها إسرائيل، بحسب القانون الجاف، هي مرحلة احتجاز المشتبه لدى الشرطة حتّى انتهاء التحقيق معه وتقديم لائحة الاتهام ضدّه أو إغلاق الملف في حال انعدام الأدلة. وهدف هذه المرحلة بحسب القانون ألّا «يعبث المشتبه بمجريات التحقيق»، وألا يشكّل «خطورةً فوريّة» على الجمهور. لكنّ الاعتقالات، التي مددتها المحاكم بشكلٍ شبه «أوتوماتيكي» خلال الحملة الأخيرة، استُخدمت تارةً كإجراء عقابيّ ضد الناشطين ـ من دون لائحة اتهام أو محاكمة ـ، وتارةً كإجراء استباقيّ، بمعنى اعتقال الناشطين قبل أن يرتكبوا «جريمة» التظاهر. ولم تكن هذه الأدوات ممكنة من دون دور الجهاز القضائي (الذي يعتبره العالم تاج «الديموقراطيّة الإسرائيلية»!) الفعال في تأطير الاحتجاج في خطاب قانونيّ يعتبر الحالة السياسيّة الفلسطينيّة برمّتها حالةً «إرهابيّة»، وذلك بهدف إقصاء الوجود السياسي الفلسطيني من الحيّز العام الذي تجري فيه عملية الإنتاج السياسي.

في مواجهة ذلك، يلجأ المحامون الفلسطينيّون الذين يدافعون عن المعتقلين أمام المحاكم الإسرائيليّة إلى الخطاب القانونيّ الدستوري لما يضْمنه، نظرياً، من حريّة في التعبير عن الرأي.. وذلك بمعزل عن عدم ثقة المحامين بعدالة القضاء الإسرائيلي، وباعتبار إطلاق سراح المعتقل هدفاً رئيسياً. وفي إطار هذا الخطاب جرت محاولات في السابق (خلال الاحتجاجات ضد مخطط «برافر» مثلاً الذي يهدف الى إفراغ النقب من الفلسطينيين) عرض رواية مغايرة في المحكمة من خلال الإطار «الحقوقي الدستوري» بدل الإطار الجنائي الذي يتعامل معه القضاة عادة. وكانت أولى المهام في المحكمة لمحامي عدالة مثلا، هي إخراج القضاة من طبيعة تعاملهم اليوميّ مع المجرمين والجناة، وإقناعهم بأن هذه القضيّة هي قضيّة حقوقيّة ودستوريّة، بحيث أن الشبان والشابات المعتقلين تظاهروا من اجل قضية عادلة يؤمنون بها. وكان «سلاح» الحقّ الدستوري ناجعاً إلى حد ما حين لم تكن سياسات الاعتقال هذه منهجيّة واستراتيجيّة كما نراها اليوم.

«نحتل الحيّز العام، وبهذا نحن نقاوم»

لكننا اليوم أمام وضع جديد، وصلنا إليه بتدهور متدرّج عبر سنوات، يتبنّى فيه الجهاز القضائي الإسرائيليّ خطاباً أمنياً يُعسكرالقانون، من خلال توفير دعم كامل ومطلق لممارسات القمع وعنف الشرطة الإسرائيليّة، ومن خلال تمديد شبه «أوتوماتيكي» للاعتقالات بحجّة الخطورة التي يشكّلها كل معتقَل في ظل «الوضع الأمني الحرج»، على فرض أن المعتقل سيعود، في حالة إطلاق سراحه، للتظاهر والاحتجاج. إذ اعتبر القضاة أن عمليّة الاحتجاج هذه لا تندرج في الإطار الدستوري للتعبير عن الرأي، مشدّدين على أن الاحتجاج شمل إغلاق الشوارع و«الإخلال بالأمن العام»، وعليه فإن المخلّين بالأمن العام (المتظاهرين) يجب أن يبقوا رهن الاعتقال لاستمرار سبب الاحتجاجات (الأوضاع السياسيّة).

في مواجهة انحسار مساحة المرافعة الدستوريّة أمام المحاكم في قضايا الاعتقالات هذه، تكمن العقبة الأساسيّة في محاولة التمسك بخطاب قانونيّ تقليديّ في ظل تغيّر الواقع السياسيّ على الأرض، وأن فعل «إغلاق الشوارع» و «الإخلال بالأمن العام» لم يعودا تفصيليْن هامشييْن في الحالة التي أمام المحكمة. يضاف إلى ذلك أن الخطاب القانونيّ لم يعد يتناغم فعلاً مع الدوافع الفكريّة للحالة الشعبيّة. وقد بان ذلك خلال الحديث الى المعتقلين الذين وصفوا ما يفعلونه بالمقاومة، أو بكلماتهم: «نحن نغلق الشارع، بمعنى أننا نحتل الحيّز العام، وبهذا نحن نقاوم قمعنا ونقاوم احتلال أرضنا وشعبنا». وفعْل «احتلال الحيّز العام» هذا هو الأساسيّ هنا، لأنه فعْلٌ مَشروعٌ ومتبَعٌ في القضايا الحارقة تحت أنظمة سياسيّة تعتمد القانون الدستوري في العالم. فالدولة تسمح بعمليّة إنتاج سياسي على هامش القانون في قضايا مصيريّة عامّة، وجزء من هذه العمليّة قد يكون «الحق في احتلال الحيز العام» من أجل الإنتاج السياسيّ، حتى لو خرق هذا الفعل تعليمات القانون الحرفيّة. وهكذا وبالفعل، فكّرنا باستخدام خطاب «هامش القانون» أمام المحكمة، وذلك اعتماداً على سابقة إسرائيليّة مشابهة جداً من العام 2005، (حين سنّ البرلمان قانون إعفاء لغالبيّة المتّهمين والمدانين ـ من المستوطنين ـ بالاعتداء على رجال الأمن خلال إخلاء مستوطنات غزّة) تفاصيلها القانونيّة مشابهة جداً، لكنّ فرقاً شاسعاً واحداً يفصل بين تلك السابقة وحالتنا اليوم: هوية المتظاهرين ومنطلقاتهم الإيديولوجية.

عبد الرحمن قطناني ـــ فلسطين

«هامش القانون» ضدّ «ما فوق القانون»

فكرة الاحتجاج المشروع على «هامش القانون» في قضايا مصيريّة، بقيت في عداد المنشود، حيث لم تسمح المحكمة، بما عمّها من أجواء تحريضيّة ضد المعتقلين، بعرض مثل هذه المواقف. فقد نصّبت الشرطة الإسرائيليّة نفسها، وبدعم المحكمة، في موقع «ما فوق القانون». وهكذا صادقت المحاكم على اعتقالات غير قانونية، واحتوت عنف الشرطة وخروقات كثيرة لحقوق المعتقلين وحتى الأطفال منهم. بهذه العملية أخرج مندوبو الشرطة والقضاة، المعتقلين من دائرة «المواطنة» إلى دائرة «العدو»، إذ تبنّوا خطاب «الدوافع القوميّة» للمتظاهرين لينزعوا عنهم الحقوق التي يكفلها القانون الإسرائيلي لمن يُفترض أن يكونوا مواطنيه، ويُدخلوا احتجاجهم في خانة «العمل الإرهابيّ» أو امتداداته من خلال توسيع مفهوم الإرهاب ودلالاته إلى أوسع الحدود ليشمل رشق الحجارة «والإخلال بالأمن العام».

مثال آخر على تفوّق الأذرع الأمنيّة الإسرائيليّة على القانون، نجده في فوج آخر من المعتقلين خلال هذه الحملة، حيث تم استصدار أوامر اعتقال بحق مجموعة من الشابّات والشبّان الذين اشتُبه بهم بالتنسيق لاحتجاج «غير قانوني» مستقبلي ومحاولة الإخلال بالأمن العام في الاحتجاج.. الذي لم يحدث بعد! على الرغم من أن القانون الإسرائيلي لا يمكّن من اعتبار التظاهرة غير قانونيّة إلا في اللحظة التي تخالف فيها قانون التظاهر على الأرض. في قرارها، مددت المحكمة اعتقال الشابّات والشبّان لأنّ «المواد المطروحة أمام المحكمة تعزز الفرضية بأن التظاهرة المزمع عقدها كانت ستحمل طابعاً عنيفاً وخطيراً». خلال جلسات المحاكمة لتمديد الاعتقال، اتّضح أن الافتراض كان مبنياً على أن المعتقلين دعوا الجمهور لإحضار البصل إلى التظاهرة كمضاد للغاز المسيل للدموع!

الواقعي الوحيد في هذه المحاكمة، كان أن الشابّات والشبّان يقبعون خلف القضبان ـ أما كل الأمور الأخرى والتي شكلت الأساس لقرار الاعتقال فهي افتراضات حوّلتها المحكمة بفعلها إلى وقائع قضائيّة تبرر عقوبة الشباب عن طريق تمديد اعتقالهم وبتبرير انه ليس بإمكانها «أن تتغاضى عن الفترة الهائجة التي نعيشها، والتي انجرّ الكثيرون خلالها إلى العنف، والذي هو نقيض التعبير المسموح به». لكنّ في الحالة التي اعتبرت فيها السلطات الإسرائيليّة أن احتلال الحيّز العام من قبل حركة احتجاج فلسطينيّة هو امتداد لفعل «إرهابيّ» أو «عمل يشكّل خطورة بالغة»، أصبح من الشرعيّ أن تقبل وجود الشرطة فوق القانون، وتكرس فرضيّاتها لتبرر اعتقال شبان وشابات لم يخالفوا حتّى المفاهيم القانونيّة الإسرائيليّة.

احتلال المساحة.. الافتراضيّة

لكن يد الشرطة المطلقة في القمع لم تتوقف في التصدّي لاحتلال او التخطيط لاحتلال الشباب الفلسطيني للحيّز العام، إنما تعدّت ذلك بكثير لتقتحم الحيّز الافتراضيّ: يوم 16 تشرين الأوّل / أكتوبر اعتقلت الشرطة الإسرائيليّة الشاب أنس خطيب البالغ من العمر 19 عاماً. لم يحتلّ أنس الحيّز العام، ولم يخطط لأن يحتلّه، وحتّى أنه لم يكن يحمل بصلًا في حقيبته! كل ما فعله أنس أنه عبّر عن مشاعره ومواقفه عبر صفحة الفايسبوك: «أنا في قائمة الانتظار. ليكتب كل منا كلمة في حق كل شهيد. ما الكتابة فوق وجع وحرقة أمه وأخته؟ ها نحن نقول الأرقام والأرقام الى ما لا نهاية، هل يجب علينا العد فقط؟ أين حقهم؟ هل تستكفي أرضنا الأم بروية دمهم؟ لا وألف لا. ذكراهم لا تُخلّد إلا بثأرهم، وثأرهم هو تحرير بقاعنا من احتلال وجب زواله. عهد قطعته على نفسي، غالبيتكم كنفسي، العين بالعين والرأس بالرأس!..» هذه المرّة قلنا: القضيّة سهلة! فما كتبه أنس يقع تحت إطار الحق في التعبير عن الرأي بأضيق تفسيراته، ولا يوجد أي مبرر قانوني لتمديد اعتقاله. الشرطة الإسرائيليّة ادّعت أنّ ما كتبه أنس يندرج تحت إطار «التحريض على الإرهاب»، ويمكنه أن يدفع الكثيرين للمس بأمن الدولة، والإثبات على ذلك بأن أقواله تلك حصلت على 52 كبسة إعجاب (LIKE)...!

مددت المحكمة اعتقال أنس حتّى 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، وكتبت في قرارها أن «خطورة المعتقَل لا تُختبر في الفراغ، إنما على خلفيّة الواقع المُعطى، ففي هذه الأيّام تكفي شرارة من أجل إشعال نار كبيرة، ومقابل حريّة التعبير هناك قيمة أخرى: سلامة الجمهور». بهذا القرار، حوّلت المحكمة الحيز الافتراضي الشخصي لشاب فلسطيني، الذي يحدد مساحته عدد الأصدقاء في فايسبوك، إلى حيّز عام يدفع خطيب ثمن «احتلاله» بموقفه السياسيّ ومشاعره، فيتحوّل من تعبير عن الرأي الى«تحريض على الإرهاب». بهذه القضيّة، لهذه الجولة، أفرغت المحكمة الحقّ في التعبير عن الرأي من أي مضمونٍ حقيقيّ أو مجازيّ وأعلنت إفلاسه.

الهدف: نزع الشرعيّة عن الوجود السياسي

إنّ العمليّة الإسرائيليّة المنهجة في وجه الفلسطينيين في الداخل، والتي يشكّل الجهاز القضائي جزءاً لا يتجزّأ منها، لا تهدف لإخماد الهبّة الشعبيّة بعينها، إنما هدفها تجريم العمل السياسي ونزع الشرعيّة عن الاحتجاج من خلال إقصاء الفلسطينيين من الحيّز العام الذي يُفترض أن يكون مُتاحاً لإنتاج العمل السياسي. ومنهجيّة عمل السلطات الإسرائيليّة هي تأطير الاحتجاج، كفعل مقاوم أو كتعبير عن الرأي، في إطار التعريف الإسرائيلي للأعمال «الإرهابيّة» ودلالاتها. ويمكن قراءة هذا التأطير جليّاً في مرافعة الشرطة الإسرائيليّة أمام المحكمة ومواقف القضاة الإسرائيليين، وهو يحوّل النشاط السياسي للفلسطينيين في الداخل إلى نشاط إرهابيّ أو امتداد للنشاط الإرهابي، والنتيجة الفعليّة هي اعتبار كل معتقل في هذه الهبّة الشعبيّة على «درجة عالية من الخطورة» ضمن حالة «إرهابيّة» عامّة.

بذلك تحقق إسرائيل في علاقتها بالفلسطينيين داخل الخطّ الأخضر وظيفتها الثانية، بعد أن هجّرت الانسان، واستولت على الأرض، وطمست الصفات الأصلانيّة للحيّز الطبيعيّ والمدنيّ، ومحت الرواية التاريخيّة الفلسطينيّة عن المكان: نزع الشرعيّة عن الوجود السياسيّ للفلسطينيين، وإقصاء الفلسطينيين عن أي عمليّة إنتاج سياسيّ ممكنة في الحيّز العام أو حتّى الافتراضي، ليبقى حيّز الفعل السياسي حيّزاً حصرياً للتجاذبات فقط داخل الحركة الاستعماريّة ذاتها، وحصرياً في إطار الرواية الكولونياليّة الصهيونيّة.

سهاد بشارة

محامية في «مركز عدالة الحقوقي» المعني بفلسطينيي 1948

الوضع البشري في فصل مكتظ

يقدم الأستاذ العناوين الرئيسية لمقرر الفلسفة لتلاميذ البكالوريا وعنوانها «الوضع البشري». وفيها تعريف هوية الشخص والغير، الأنا والآخر، وتحليل لماضي الإنسان والعلاقة المعقدة بين الذات والآخر والتاريخ. وتحديد للقوانين البيولوجية والنفسية والاجتماعية التي تخضع لها الذات. يستشهد الأستاذ بجون لوك في تعريفه لهوية الشخص: كائن عاقل قادر على التفكير والتأمل.. وينتقل الأستاذ للآخر وخضوعه للقوانين الأخلاقية، ويختم بالمستوى التاريخي وفيه أن الكائن البشري يخضع لشروط حتمية تتطور باستقلال عن إرادة الأفراد.

يعرِّف الدرس النظري الشخص كجوهر مفكِّر. لكن حين تفْحص الميدان تجد كائنات بيولوجية تتسابق وتتشاجر على المقاعد. توجد مقاعد قريبة من نافذة الفصل تصيبها الشمس ويتجنبها التلاميذ ويجلس فيها آخر من وصل.. هنا يصير المكان مصدر قلق للشخص قبل التفكير في الدرس. وهذا يضع حدا فاصلا بين الوضع البشري المجرد والمثالي الذي صاغه الفلاسفة من جهة والإنسان الواقعي من جهة ثانية.

هذا هو الصراع الأول، وفيه يخالف التلميذ وصية كانط التي تحث على الالتزام بمبدأ عقلي أخلاقي عملي..

أمام الأستاذ ساعة لينجز الدرس، يدخل التلاميذ ويجلسون في عشر دقائق، بقيت خمسين دقيقة لخمسين تلميذ. هذا وعاء زمني محدود ولا يشبه الزمن التاريخي الذي يقاس بالقرون.

يشرح الأستاذ لخمسين تلميذا في حجرة مساحتها ستين مترا. يتحدث دون ميكروفون، لذا فوضع حنجرته سيء. يواجه ضغوطات متناقضة، أولها ضغط الوعاء الزمني لتحقيق الهدف. ثانيا ضغط المقرر التعليمي الذي ينبغي ختمه قبل الامتحان. ثالثا ضغط الاكتظاظ الذي يفرض رفع الصوت.. للإشارة يعاني ثلث المدرسين من الضغط الدموي والسكري.

يراقب الأستاذ خمسين تلميذا دفعة واحدة لكي لا يغشوا ويُتوقع أن يكون التقويم سليما. لدى الأستاذ عشرة فصول، في كل فرض خمسين ورقة، وعليه تصحيحها، وعليه أن يكون دقيقا وعادلا.

يركِّز درس الوضع البشري على المثال الجامع ولا مكان فيه للحالات الفردية. في الدرس تجريد كثير، بينما هنا نعرض حكاية وضع ملتصق بالأرض ونَصف التجربة. يقول فيلسوف يوناني بأن «الفكر هو الدم الذي يحيط بالقلب».

من يفكر في الفصل الدراسي يجده كبطن مزدحم. في معجم المعاني اكتظ أي ازدحم. واكْتَظَّ مِنَ الطَّعَامِ امْتَلأَ بَطْنُهُ حَتَّى لَمْ يُطِقِ الحَرَكَةَ.

في باب الوضع البشري بالمستوى الابتدائي هناك الضم، ويعني تكليف معلم بتدريس العربية والفرنسية بعدة مستويات في فصل واحد. وقد تدهور التعليم بسبب الاكتظاظ وزيادة حصص الأساتذة والضم في العالم القروي.. وحسب منظمة اليونيسيف فإن 30 في المئة فقط من تلاميذ قرى المغرب يلجون التعليم الثانوي.

قد يكون الوضع البشري مقبولا في الابتدائي، لأن الأجساد الصغيرة لا تسبب ازدحام الفضاء. في الثانوية والجامعة أجساد الطلبة أكبر. عمليا سيحال 40 في المئة من الأساتذة الجامعيين على التقاعد بين 2018 و2020، ونظريا يقول رئيس المجلس الأعلى للتعليم بأن الجامعة المغربية بحاجة إلى 15 ألف أستاذ في أفق 2030.. وفي انتظار تعيينهم، فالوزارة ترقّع بما توفر، أي بمزيد من الاكتظاظ والزحام.

زحام في الفصل، زحام في الثانوية وزحام في الشقق. يعيش أبناء الزحام في شقق من ستين متراً، وفي كل عمارة من 4 طوابق 20 شقة. أربع شقق في كل طابق، في كل شقة 7 أشخاص على الأقل في أسرة ممتدة، وهكذا يعيش أكثر من 140 شخصا في عمارة مبنية على مساحة 260 مترا. واقع بشري مكتظ. الزحام يسبب الإحباط والكراهية. من يعترض لم يعش قط في الزحام. تشتكي تلميذة من جحيم التواجد مع الغير في الفصل، تعتبر الفصل مكتظا بعقول فارغة. التعبير الوحيد عن الذات هو السخرية من الأخر وغالبا ما يتم توجيه السخرية لتلميذ معين وبشكل جماعي.

في 2008، أعلنت وزارة التعليم عن برنامج للحد من الهدر المدرسي (التسرب من التعليم) والحد من الاكتظاظ. في 2015 أعلن الوزير إن «15 ألف فصل تضم بين 41 و45 تلميذا». لم يقل الوزير 50.. وأضاف الوزير أن عدد تلاميذ المدارس المغربية اليوم هو 6 ملايين و400 ألف تلميذ بزيادة 4 في المئة منذ 2013. ويبلغ الاكتظاظ 9 في المئة في الابتدائي، و23 بالمئة في الثانوي. وهذا يفسر نسبة الانقطاع في الثانوي التي تصل إلى 14 في المئة. يبدو أن الهدر المدرسي، أي مغادرة التلاميذ إراديا للثانويات يخفف الاكتظاظ.

خلاصة منطقية: دون هدر سيكون الاكتظاظ أشد.

خلاصة واقعية: كلما زاد التلاميذ زادت حرارة الفصل، كل تلميذ زائد يرجع بالدرس للخلف، يصير التركيز والإنصات عسيرا. الوضع البشري في الفصل كثيف بحضور الأنا والآخر. ركز الفلاسفة على الذات وركز هيغل على الغير. يوتِّر الاكتظاظ العلاقة مع الغير. والزحام يضعف الفردانية ويقوِّي القطيع، لذا تختلط الرغبات الحقيقية بالمزيفة وتكثر الاستجابات غير المطابقة.

الغير هو الجالس بجانبك، والمسافة قليلة، لذا يحصل الاحتكاك. في قسم مكتظ لا قيمة للأستاذ ولا سلطة له، لا يرى كل مَنْ أمامه ولا يعرف أين سينظر، وغالبا ما ينظر للجهة الأكثر شغبا.. في الدرس يكثر الإزعاج والصراخ وتقليد أصوات بعض الحيوانات، أو يتم الدخول في دردشات ثنائية. يبدو أن الشفتين هما الأكثر نشاطا في جسم التلميذ.. أحيانا يتولى الببغاوات ترديد الكلمة الأخيرة من جمل الأستاذ فيضطر للإملاء للحصول على القليل من الصمت. والاكتظاظ في المدرسة العمومية يستدعي دروس خصوصية.

الوضع البشري في الفلسفة مصقول ومثالي ولا يحتاج دروساً خصوصية. لكن الواقع على الأرض في المدرسة معتل ويحطِّم النموذج المثالي. في الدرس النظري الآخر مثالي، لكن الآخر الواقعي في الفصل هو كتلة وعرق وعنف.. وهذه حقائق تزعج التصور الرومانسي للمدرسة العمومية.

إن هوية الشخص (في تصور شوبنهاور) تتمثل في الإرادة، أي في أن نريد أو لا نريد. لكن مدير الثانوية في الواقع يريد ولا يستطيع زيادة فصل آخر لأنه لا يتوفر على قاعة وعاجز عن توفير أستاذ، والحكومة لا تستطيع أن توظف لأن صندوق النقد الذي يُسلّفها لا يريد. توجد الإرادة وراء الأطلسي ويوجد العجز هنا.

سيدفع المغرب ثمن هذا الاكتظاظ من مستقبله، وهذه مقدمات: إن نصف الناجحين في الانتخابات البلدية (أيلول/ سبتمبر 2015) لم يتجاوز تعليمهم المستوى الإبتدائي.. ونتيجة للتعليم في هذا الوضع البشري، فإن بطالة المتعلمين هي خمسة أضعاف بطالة غير المتعلمين. سيستنتج أي ملاحظ بسيط ما يلي «كن أمياً لكي لا تكون عاطلا عن العمل». مع انتشار فكرة كهذه يصعب إقناع التلاميذ بتحمل الوضع البشري في المدرسة العمومية.

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

هشّك بشّك

نيابة أمن الدولة العليا المصرية وجهت إلى الباحث والصحافي الاستقصائي إسماعيل الاسكندراني تهماً تكفي قراءة التعليقات الساخرة منها في وسائل التواصل الاجتماعي لإدراك مبلغ خلوّها من أي معنى.. وكذبها: «الانتماء إلى تنظيم الإخوان المحظور، والترويج لأفكاره، ونشر شائعات كاذبة عن سيناء»!

وأما الأساس في التهم فهو أن الشاب اللامع والشجاع تكبد مشقة الاستقصاء في سيناء كجزء من عمله البحثي والصحافي، ونشر نتائج أعماله التي أثارت إعجاب ومتابعة كل المهتمين في العالم. ولجديته وجدارته، دُعي إلى زمالات أكاديمية ومحاضرات بحثية في أوروبا وأميركا، ونال جوائز تقديرية عالية. وهو «خالف» بالتأكيد.. لأن السائد أن يفضّل أغلب المثقفين، وحتى الصحافيين، الكتابة انطلاقا مما يشاهدونه على التلفاز، أو يقرأونه، أو يسمعون عنه.. وهكذا يتناقلون «الانطباعات» في ما بينهم وكفى المؤمنين شر القتال! وأغلبهم، إن لم يَخَفْ من التطرق إلى المواضيع الحسّاسة ـ وهي راحت تشمل كل شيء ـ فهو يُقْدم بحذرٍ وحسابات تحفظ له الأمان وخط الرجعة. وواحدهم، إنْ تخصص في مجالٍ تَرك سواه، بينما يقول إسماعيل كل ما عنده وما يعرف، ويستطلع ما لا يعرفُ، وينتقل بالمثابرة نفسها من أوضاع سيناء وقبلها النوبة، والاضطهاد والعنف المديدين لأهاليهما، إلى تناول فساد المقاولين وتواطؤ المسؤولين معهم (إن لم يكونوا جهة واحدة) حين يحلل خراب مدينته التي يعشق: الإسكندرية. مثقف يرى ترابط الظواهر ويلتقط تقاطعاتها، ويناقش بحماس واندفاع، ولا يهاب أحداً حتى بدا حادا راديكالياً.. وصَدَم «المهذبين» والمتأنين.. لم يتوفر من انتقد الإخوان المسلمين وانحرافاتهم كما هو، متابعا طريق الراحل حسام تمّام.

الأساس الحقيقي في التهم أن إسماعيل نموذج من الشباب المتمرد والواعي معاً الذي اعتمل قبل يناير/كانون الثاني 2011 ثم أينع في أجوائه. ينبغي سحقه، واستعادته إلى اليأس من جدوى الكلمة والموقف، ومعهما من الثقة بالحياة نفسها. تلك، اليوم، وظيفة السلطة القائمة في مصر. وذلك هو السبب الذي يجعل ماهينور المصري ـ الرائعة ـ وراء القضبان لأشهر بل لسنوات متوالية، وعلاء عبد الفتاح ودومة وسواهم من الشابات والشبان الذين «تجاسروا».

نهلة الشهال

العربي السفير

3 كانون الأول 2015 ـ العدد 13236
Thursday December 3, 2015

قضية

3591 إنساناً، نصفهم من المدنيين، أعدمهم داعش منذ إعلانه «الخلافة» في حزيران/يونيو 2014، بحسب «المركز السوري لحقوق الإنسان».

الأنثروبولوجيا والتراث الشعبي في الجزائر: تاريخ ومسارات

محمد أمين غالي – الجزائر

اقترن الحديث عن الأنثروبولوجيا والتراث الشعبي في الجزائر في بداية الاستقلال، وبصورة رهيبة، بأسئلة جريحة وصعبة وخطيرة، كادت أن تعصف بالكيان العلمي والمعرفي للأنثروبولوجيا نفسها كعلم أصيل وعريق، وبالتراث الشعبي الذي ظل موضوع مراهنات غير مسؤولة وغير علمية ظلت تلاحقه مدة من الزمن... فإن نحن سمحنا لأنفسنا بالاختصار نقول إن الأنثروبولوجيا قد ارتبطت في المخيال المعرفي الرسمي الجزائري ما بعد الاستقلال بأنها علم استعماري بامتياز، سخّرته المنظومة الكولونيالية الفرنسية منذ أول عهدها بالجزائر، وما قبل هذه المرحلة بقليل، من أجل استعمار البلاد حيث دفعت لهذه المهمة بعدد من الإداريين ورجال الدين ورجال الجيش، وكذا بعض الانثروبولوجيين والاثنولوجيين والاثنوغرافيين، من أجل دراسة المجتمع الجزائري وثقافته وعاداته ومعتقداته وفنونه وأشكاله التعبيرية وأعرافه.. وتقديم كل هذه المادة للإدارة لاستغلالها واستثمارها من أجل معرفة الشعب الجزائري والتحضير لاستراتيجية استعمارية تتماشى وأنماط تفكيره. لقد شكلت الجزائر، مجتمعاً وثقافة، موضوعاً خصباً لهذه الدراسات الانثروبولوجية التي اتجهت في معظمها اتجاهاً استعمارياً.

عِلْمٌ استعماريٌ؟

ومن هذا المنطلق، رسخ في ذهن أصحاب القرار السياسي بعد مرحلة الاستقلال، عدم تدريس الانثروبولوجيا في الجامعات الجزائرية باعتبارها «علماً استعمارياً» وأن الانثروبولوجيين الفرنسيين الذين صاحبوا الحملة الاستعمارية ساهموا بدراساتهم للمجتمع والثقافة الجزائريين في عملية الاستعمار وسهّلوها. قررت الحكومة الجزائرية عدم تدريس الأنثروبولوجيا إذاً، وعدم الاعتراف بها والعمل على إقصائها من دائرة المعارف الاجتماعية والإنسانية. بل وصل الأمر إلى نعت كل باحث مهتم بهذا العلم بأنه من أتباع الايديولوجيا الكولونيالية. واستمر هذا الوضع مدة من الزمن واستمر معه نضال بعض الباحثين المهتمين بالانثروبولوجيا، إلى غاية الثمانينيات، مع ما بدأ يعرفه المجتمع الجزائري من حراك سياسي وثقافي جديد، فشهدت هذه المرحلة عودة الأنثروبولوجيا إلى الواجهة بطريقة خجولة. ولكن إصرار الباحثين أعطى لهذا العلم المكانة الأساسية واللائقة به، ليعود كفرع معرفي قائم بذاته حيث أُدرج في بعض الجامعات كتخصص أساسي، مثل جامعة تلمسان، حيث فُتح لأول مرة في تاريخ الجزائر معهد وطني يتكفل بدراسة التراث الشعبي وتدريس الأنثروبولوجيا، هو «المعهد الوطني للتعليم العالي للثقافة الشعبية» وكان ذلك في العام 1984. كما عرفت بعض المراكز البحثية نشاطا انثروبولوجيا مميزا، مثل «المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية» بوهران، و«المركز الوطني للبحث في ما قبل التاريخ والأنثروبولوجيا» بالجزائر. ومهما يكن من أمر المعارك أو الاتهامات، عادت الأنثروبولوجيا وعاد معها التكوين الأصيل للباحثين الذين تكفلوا بموضوع الثقافة والمجتمع الجزائريين والإنسان الجزائري وثقافته المادية والمعنوية والسلوكية. كما عاد أصحاب القرار الى الوعي المعرفي والسياسي بأن الأنثروبولوجيا كاختصاص معرفي، يساهم في التنمية وفي المعرفة، وفي تكفل الإنسان الجزائري بعدد من قضاياه الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعقائدية.

تعريفات

الأنثروبولوجيا ليست علماً استعمارياً، كلها ودوماً وأبداً. فهي تدرس الإنسان كيفما كان وأينما وجد. اهتمت بالإنسان الجزائري كما بالإنسان الفرنسي والأميركي والاسترالي والمغربي والانكليزي... موضوعها الإنسان وقضاياه المعاشية. كما أنها لم تبق حبيسة تلك الرؤية الضيقة التي حاولت أن تحاصرها وتسجنها حين جعلت منها علماً خاصاً بالمجتمعات البدائية والمتخلفة والمتوحشة. تحررت من هذه الرؤية واتسع مجال نشاطها لتشمل مجتمعات أكثر تقدماً ورقياً وحضارة. يملك الانثروبولوجي من المؤهلات المعرفية والمنهجية والتقنية ما يسمح له بالتعامل مع موضوعه عن قرب ومن الداخل ومن الأعماق، وإبراز المخفي والمسكوت عنه. وهذا ما قد يساهم في التنمية وفي البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والعقائدي بصورة مهمة وصادقة وذات حس واقعي.

و في الاتجاه نفسه، ظل «التراث الشعبي» موضوع مراهنات لا تقل أهمية عن موضوع الأنثروبولوجيا. لقد عرف الاثنان المصير نفسه وخضعا لمسيرة تكاد تكون واحدة من حيث الرفض والإقصاء والاتهامات والنعوت السلبية. إن مسيرة موضوع التراث الشعبي أو ما يعرف تارة بالثقافة الشعبية، وتارة أخرى بالثقافة الشفوية، أو الفلكلور، أو التراث المادي أو اللامادي، أو الثقافة التقليدية، وأيضا بالمأثورات الشعبية الخ.. وكلها مصطلحات تم تداولها.

التراث الشعبي الجزائري يغطي مساحة معرفية وموضوعاتية كبيرة تقاسمتها مجموعات من الأشكال يصنفها المهتمون ضمن خانات العادات والتقاليد والمعتقدات والخرافات والفنون والحرف التقليدية وأشكال التعبير الأدبي الشعبي. وعلى الرغم مما تزخر به الثقافة الجزائرية من تراث شعبي أصيل ومن غزارة المادة وتنوعها، وقوة الإبداع وعراقة التراث وامتداده التاريخي، فقد ظل موضوع رفض وإقصاء من الدائرة التعليمية ولم يهتم به كثيراً في بداية استقلال الجزائر حيث ظل ينعت نعوتاً خطيرة وخاطئة وخالية من الوعي والمسؤولية، فوُصف بالضعف والسذاجة وقيل فيه إنه غير جدير بالاهتمام والدراسة وفاقد للفكر العلمي. كما حُمّل مواقف خاطئة إذ نصب خطأً وبهتاناً في الطرف المعادي والمعاكس للوطنية والعروبة والإسلام واللغة العربية، وانه ضد الوحدة الوطنية، ويدعو إلى الجهوية وإلى الثقافات المحلية وإحياء النعرات الاثنية والثقافية. كما وصف بالموضوع الاستعماري بامتياز، وان المنظومة الكولونيالية اهتمت به وروّجت له من أجل التصدي للغة العربية ولثقافتها الرسمية الوطنية... لاعتقاد هؤلاء أن التراث الشعبي قد يشكل مادة خام لإحياء اللهجات المحلية. بينما خاض المهتمون بالتراث الشعبي نضالاً ومعارك من أجل إثبات أنه جزء لا يتجزأ من تراث هذه الأمة ومن ثقافتها وهويتها وتاريخها... وعاد التراث الشعبي وعادت معه عملية الإحياء والعناية والاهتمام به كمادة للبحث والدراسة والتدريس، فتم إدراجه ضمن البرامج التعليمية، وخاصة على مستوى التعليم العالي. ونال في هذا الصدد الأدب الشعبي حصة الأسد، إذ أُدرج كمادة أساسية لطلبة الليسانس لغة وأدب عربي، بالإضافة إلى مادة الفنون الشعبية بالنسبة لطلبة الفنون والمسرح. كما أدرجت اللهجات المحلية كمادة أساسية في العديد من التخصصات اللسانية. وخصّته الدولة بميزانيات مالية معتبرة وبرامج خاصة للجمع والتدوين والصيانة والنشر. وظهرت إلى الوجود جمعيات ثقافية وفكرية وفنية راهنت على التراث الشعبي واشتغلت عليه، وقدمت الندوات والملتقيات والمسابقات والمعارض والاحتفالات من أجل التعريف به وحمايته ومقاومة النسيان وطبعه في كتب ومجلات ونشرها بين الناس...

مجرد مادة للمتاحف؟

وهكذا صار الحديث عن الأنثروبولوجيا أو التراث الشعبي ضرورة وطنية ملحة في خضم الصراعات الثقافية والحضارية التي تعيشها الشعوب والمجتمعات. فالتراث الشعبي وما يزخر به من قيم قد يشكل القيمة الثابتة والسلاح القوي من أجل الدفاع عن هوية الشعب وثقافته وحضارته في مواجهة ثقافة العولمة التي تريد تعرية الشعوب والقضاء على هوية انتمائها. لقد فتح هذا العهد الجديد المجال واسعاً لإعادة النظر في الكثير من القضايا الفكرية وحتى السياسية.. اهتم به الانثروبولوجيون الجزائريون، وخاصة الشباب الأكاديمي، حيث اكتشفوا فيه مادة خصبة لإبراز ثقافة الشعب الجزائري ماضياً وحاضراً، فحرروا التراث الشعبي من تلك الأوصاف، كما حرروه من تلك العملية التحنيطية التي أرادها له البعض حين جعلوا منه مادة خاماً للمتاحف، تُعرض للسياح الأجانب، وكأن ثقافة الشعب لا قيمة لها، فهي إما ميتة أو هي غنية من حيث العنصر العجيب والغريب والسحر والفرجة.. حررت الانثروبولوجيا البحث في مادة التراث الشعبي وارتقت به إلى المستوى العلمي الرفيع الذي يتناسب وقيمته. فالتراث الشعبي هو كيان الشعب وشخصيته وهويته وتاريخه. وهو يصونه..

النص هو مقدمة كتاب «أنثروبولوجيا التراث الشعبي في الجزائر»، الذي يصدر في سلسلة «أنثروبولوجيات» عن مركز «فاعلون».

محمد سعيدي

بروفيسور الانثروبولوجيا من الجزائر

فكرة

زمن إسلامٍ مفترض

كلّ شيءٍ صار موزوناً مقفى
فلماذا تكتب الشعر الحديث
يا خبيث

ممدوح عدوان

في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت محكمة أبها في السعودية حكماً بالإعدام على التشكيلي والشاعر الفلسطيني أشرف فيّاض بتهمة الرّدّة، ومنحته 30 يوماً للاستئناف. هناك سببان يجري تداولهما في الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي، الأوّل هو أنّ فياض نشر ديوان شعر عام 2008 بعنوان «التعليمات بالداخل» فيه تجديف وإلحاد، أما السّبب الثاني – المرجّح – فهو أنّه خاض نقاشاً مع شخص مقرّب من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أحد المقاهي، ادّعى عليه بعده ذلك الشخص. القضية أعادت الجدل ــ الذي لا يغيب مؤخراً ــ حول حرّية التعبير في السعودية. لكنّ ثمّة ما هو أبعد من ذلك، فأشرف فيّاض يمثّل حالة في السعودية، وفي مدينة أبها تحديداً.

الشاب ــ 35 عاماً ــ هو أحد أعضاء مؤسسة Edge of Arabia التي أسسها عام 2003 التشكيليان السعوديان أحمد ماطر وعبد الناصر غارم مع التشكيلي البريطاني ستيفين ستابلتن. المؤسسة تروج لفنّ سعودي جديد يظهر فيه وعي بما يحدث من تحولات على المجتمع السعودي وعلى شكل المدينة (مكة في أعمال عبد الناصر غارم). التيار بدأ بالظهور منذ تسعينيات القرن الماضي، وقد دعمه الأمير خالد الفيصل عبر إنشاء قرية للإقامة الفنية في أبها. هذا تيار فنّي يعبر عن تيار اجتماعي لا يجد شكل الحياة الذي تفرضه الشرطة الدينية مناسباً للعصر. لكنّ الشرطة – ومن خلفها رجال دين متشددون ونافذون ـ تواجه، فتعتقل ناشطاً هنا وتزيد من وتيرة الإعدامات هناك. وعندما تظهر أرقام تشير إلى كون عدد الملحدين في السعودية هو الأعلى عربياً، تستحدث برنامج «يقين» للتنبيه من مخاطر الإلحاد.

وراء الحكم بالإعدام على أشرف فياض ــ في شعره انفلات من القيم التي يظهر من بعيد أنها تحكم المجتمع السعودي ــ طرف قويّ ويملك سلطة النص التي تتيح له الوقوف في وجه أيّ تغيير محتمل. أحمد ماطر ناشد القضاء أن يكون رحيماً مؤكّداً أنّ صديقه مؤمن، والحكم لن ينفّذ على الأرجح بعد ما أثير من ضجّة حول الأمر. لكنّ هناك من ستنفّذ بحقّهم أحكام إعدام في الشوارع، كذلك الحكم الذي نُفّذ منذ أيّام بحقّ امرأة وسُرّب فيديو عنه. القضية هي أنّ حجم الفارق في الرؤية بين السعوديين كبير جداً. هناك من يحاولون مواكبة العصر ــ وبينهم فوارق عديدة في هذه المواكبة، جذريّة أحياناً ــ، وهناك في الجهة الأخرى مجموعة متجانسة أصحابها واقفون في مكانٍ بعيد من الزمن: افتراضي بالمناسبة ومصاغ من قبلهم فهو لم يوجد قط، لا عند ظهور الدعوة الإسلامية ولا في عصور الإسلام المتقدمة وهذا نقاش كبير... وهؤلاء ينْظرون بتجهّم إلى الجهة المقابلة. هم في السلطة، ولكنهم في أمكنة أوسع، ويمكن العثور عليهم بسهولة على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى صفحات شيوخ كمحمد العريفي. عدد متابعي العريفي على فايسبوك يكاد يصل الى 20 مليوناً. هؤلاء ليسوا سعوديين فقط... لا تطمئنوا!

ربيع مصطفى

السباحة في جدة: التعليمات بالداخل

جدة لا تغرق، جدة تسبح. انقطع الاتصال مع قناة العربية يوم قال الخبير في الطقس والمناخ عبد الله المسند الحقيقة. المشكلة ليست سماوية. هذه كمية أمطار لا تؤدي إلى فيضانات. المشكلة على الأرض وليس في السماء. غرق جدة ليس سماويا إذاً. ولا دخل لحكمة الله بالموضوع، عقابا منه على تورط الشعب بالرذيلة. حتى أن الخبير قال لا دخل لظاهرة النينو التي يحرص المسؤولون على ذكرها كلما استدعى الأمر حديثا عن سيول وغرق.

مرة أخرى غرقت جدة وملف فسادها ما زال مفتوحا. 30 ملم من الأمطار أحدثت كارثة. طرقات تحولت إلى أحواض سباحة. والتقط المواطنون صورا لأنفسهم وهم يمارسون هوايتهم المفضلة في السباحة والتجديف. لم يعتذر أحد. قالوا إنّ نقصا في الإمكانات كان السبب. لكن ما الذي ينقص في بلاد الحرمين. مشاريع بملايين الريالات تُصرف منذ سنوات على إعادة تخطيط جدة. وفي كل عام يعد المسؤولون المدينة بعدم الغرق. وفي كل عام تخيب جدة ظنهم وتغرق. ما السبب؟ فإن لم يكن عقابا إلهيا، هل هو حسد دنيوي؟ قد يفسر السعوديون الغرق بألف تفسير. لكن ساعة يوضع الإصبع على الجرح تُصم الآذان. سوء تخطيط وفساد وبلع أموال أعدت لتنظيم المدينة. بنىً تحتية لم تنفذ. واستيلاء على مجاري السيول. الجشع في العمران وفي تخطيط الأودية والشعاب أفضى لسيول في مدينة تشتم المطر دون أن تتذوقه.

إنذارات بتوخي الحذر وعدم الخروج ونداءات من المساجد بالتزام البيوت. رسائل على الهواتف تحذرنا من الوقوف في مجرى السيول. قتلى وجرحى وإغلاق مدارس. وأحكام قضائية تتعلق بملفات فساد لم يبت أمرها بعد.

لماذا يحدث ذلك؟

تتكرر الحادثة بطريقة لافتة مع وعود دائمة بالحلول. عام 2009 أصيبت جدة بكارثة، غرقت الأحياء والشوارع ومات الناس داخل سياراتهم. واكتشف المواطنون وقتها أنهم يعيشون في مدينة لا تصريف للمياه فيها. أغطية قنوات الصرف كانت بلا أنابيب. ظن المقاول أن رمل الصحراء سيمتص الماء. غرقت المدينة وطفا جبل الفساد على السطح. وتمت محاكمة مسؤولين وَحُكمَ على بعض المدانين بالسجن سنوات. ظلت جدة فَي الواجهة كل عام، تتابع أخبار المحاكمات والدعاوى والاستئناف. وفي كل عام لها حصة من الغرق. بالرغم من توكيل أرامكو واستلام وزارة الطاقة والمياه لمشاريع تصريف المياه وتأسيس بنى تحتية للمدينة.

الاعتراف صعب

يصعب على المملكة الاعتراف بوجود خلل. الذهنية المتشبثة بالصح، وبإلقاء اللوم على الآخرين، هي السائدة في طريقة إدارة الأمور في ربوع الصحراء. كأن أحدا سيعاقب السعودية إن قالت نحن نتأسف، وقع خطأ، سنحقق ونصلح ونعمل على عدم حصول الخلل. يوم وقعت الرافعة، رموا بالذنب على الإله. هذه مشيئة الرب قالوا، أن يطحن الناس في أقدس البقاع. وبالرغم من فتح تحقيقات، لكن لا نتائج فيها. وتنام القضية كالعادة دون محاسبة المقصرين ما دام تمّ التعويض على الضحايا بالكثير من الأموال.

ويوم تدافع منى كان المسؤولون يباركون على الإذاعة السعودية الرسمية بنجاح موسم الحج. لا يهم. المملكة تنجح دوما. لا يمكن لخطواتها أن تكون ناقصة. هي ألقت باللوم على الحجيج أنفسهم.. لهفتهم وعدم اتباعهم النظام والإرشادات هما ما أديا إلى الكارثة. فتحت التحقيقات كالعادة. وعداد الموتى توقف على الرقم سبعمئة أو أزيد بقليل. رغم أن وكالات عالمية أكدت حسب معطيات من الدول التي مسها الحادث أن العدد يزيد عن الأربعة آلاف.

حتى أزمة السكن في السعودية اعتبرها وزير الإسكان مشكلة فكر. المواطنون السعوديون هم السبب. عدم قدرة السعودي على شراء منزل وبقاؤه رهينة سماسرة الإيجار ليسا أبدا نتيجة تقصير من الدولة، ولا ارتفاع سعر الأراضي، ولا احتكار التجار، أزمة السكن هي أزمة فكر. لا أحد عرف كيف يربط الفكر بعدم القدرة على الحصول على مسكن. لا تقصير أبدا يصدر عمن هم في موقع القرار. التقصير ينحصر دوما بالضحية. المسؤول الوحيد هو المواطن المقصر في تدبير أموره في هذه البلاد.

لكن قد لا تكتشف السعودية من يقف وراء غرق مدينة، لن تستطيع تحديد الفاعل، بالمقابل فهي تستطيع أن تلقي القبض على مغرد طالب بإطلاق سراح معتقلين سياسيين ألبسوا تهماً فضفاضة. وتستطيع أن تحكم بالإعدام على شاعر فلسطيني بتهمة انتهاك الذات الإلهية. أما الذات البشرية فلا أحد يهتم هنا، إن غرقت أو نامت بالعراء أو قضت عمراً تدفع أقساط الإيجار.

نورة بنت عفش

باحثة اجتماعية من السعودية

العربي السفير

قضية

25 ألف طفل يعيشون في شوارع الجزائر، بينما يبلغ عدد الأطفال العاملين 300 ألف، وقد سُجلت اعتداءات بحق 5580 طفلاً منهم منذ بداية العام حتى شهر تشرين الأول/ أكتوبر، بينها 1800 اعتداء جنسي.

انتخابات «الفيفا» وملفات الإفلات من العقاب في البحرين

حملت اتهامات الفساد التي طالت مختلف مستويات الاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا» أخباراً سارة للمدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين. فمن بين سبعة مترشحين لمنصب رئاسة الفيفا أحد أفراد العائلة الحاكمة في البحرين، سلمان بن إبراهيم آل خليفة، الذي يشغل منذ سنتين منصب رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم. تلقّف نشطاء حقوق الإنسان خبر ترشح الرجل بحماسة شديدة عبرت عنه البيانات الصادرة عن المنظمات البحرينية وعن المنظمات الإقليمية والدولية المدافعة عن حقوق الإنسان. وتشير هذه المنظمات إلى دور سلمان بن إبراهيم بصفته رئيس الاتحاد البحريني لكرة القدم في الحملة التأديبية التي تعرض لها الرياضيون البحرينيون في 2011.

«لا مكان إلا للرياضي المخلص»

بعد دخول القوات السعودية إلى البحرين في منتصف آذار/مارس 2011 لقمع انتفاضة دوار اللؤلؤة، تشكلت لجنة تحقيق خاصة بأمر من ناصر بن حمد (أحد أبناء الملك ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة ورئيس اللجنة الأولمبية البحرينية) للتحقيق مع الرياضيين البحرينيين، وخاصة مع من شارك منهم في مسيرة نظمها الرياضيون في 21 شباط / فبراير 2011. على هامش عمل اللجنة، وقبل انتهاء تحقيقاتها، كانت قناة البحرين الرياضية تبث برامج خاصة تندد بمن سمتهم «الرياضيين الخونة» وتعرض مشاهد من دوار اللؤلؤة لتطلب من مشاهديها التقدم بأسماء الرياضيين في تلك الصور. وساهم في زيادة الحماسة للإبلاغ عن «الخونة» مشاركة ابن الملك، ناصر بن حمد، في إحدى حلقات البث ليتعهد بأن «يُسقط الجدارعلى رأس أولئك الخونة».

بعد أقل من شَهر على تشكيلها، أصدرت «لجنة التحقيق الرياضية» قراراً بإيقاف 150 من اللاعبين والإداريين والمدربين بصفة فورية على خلفية «مشاركتهم في مسيرة رياضية غير مرخصة». من جهتها، عاقبت الأندية الرياضية اللاعبين الذين شاركوا في تلك المسيرة «بشطبهم نهائياً من كشوفاتها»، مؤكدة أن لا مكان فيها إلا «للرياضي المخلص والمحب للبحرين». استندت تلك الأندية إلى ما بثته قناة تلفزيون البحرين عن الرياضيين المشاركين بالمسيرة. شملت قوائم الشطب النهائي أعضاء في تلك الأندية كما شملت أسماء لاعبين دوليين في كرات القدم والسلة واليد، ومدربي فرق في هذه الألعاب وغيرها. من جهتها، كانت أجهزة الأمن تواصل حملات الاعتقالات التي شملت عشرات الرياضيين.

«القانون ما يمشي علينا أوعليكم»

يوثق تقرير لجنة بسيوني التي شكلها الملك البحريني حالات كثيرة تعرّض فيها معتقلون ومعتقلات إلى التعذيب الذي أفضى أحياناً إلى الموت. ورغم التعهدات العديدة بمحاسبة المتورطين التي قدمتها الحكومة البحرينية إلى جهات دولية مختلفة، بما فيها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف، إلا أنّ الملف ما زال مفتوحاً. ثمة جرائم موصوفة، وثمة ضحايا يعانون، وليس من فاعل. وحتى في الحالات القليلة التي جرت فيها إحالة عناصر أمنية إلى المحاكمة بتهمة تعذيب معتقلين، ففي الغالب كانوا يحصلون على البراءة أو على أحكام مخففة تقوم محكمة الاستئناف بتخفيفها مرة أخرى أو إلغائها. وما يؤكد الحالة المزرية في هذا المجال هو شريط مسجل يجري تداوله على قناة يوتيوب، وفيه يرى المُشاهد رئيس الوزراء في زيارة لمنزل أحد ضباط الداخلية لتهنئته بعد إخلاء سبيله من تهم تعذيب وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، مؤكداً له وللحاضرين: «القانون لا يسري علينا ولا عليكم». فلا غرابة بأن تفشل محاولات النشطاء الحقوقيين البحرينيين الدؤوبة منذ 2011 لملاحقة المسؤولين عن التعذيب وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.

مأسسة الإفلات من العقاب

لا يمكن في المحاكم البحرينية ملاحقة منتهكي حقوق الإنسان، وخاصة إذا كانوا ينتمون للعائلة الحاكمة. فآليات الإفلات من العقاب، عبر القوانين أو عبر التفاهمات السياسية، أضحت جزءاً من أدوات ممارسة السلطة وضمانة إدامة استبدادها. بل إن هذه الآليات تمثل للعائلة الحاكمة في البحرين، مثل غيرها من البلدان التي تحكمها أنظمة قمعية، ضرورة تحتاجها لضمان ثبات ولاء جلاوزتها وتفانيهم في عملهم. فقسوة جلاوزة النظام أينما كان هي من قسوته، وفسادهم من فساده. فحين يعذب أحدهم أو إحداهن معتقلاً أو حين ينتهكون حقوق الناس أو يدوسون على كراماتهم فإنهم يفعلون ذلك بأوامر من أصحاب القرار أو لإرضائهم. ويعرف كل الجلاوزة أن مراتبهم ومرتباتهم تتفاوت بمقدار ما يخدمون ولي أمرهم. ويحدث كثيراً أن يتمادى بعض الجلاوزة في استخدام الصلاحيات المعطاة لهم، وقد يستخدم بعضهم تلك الصلاحيات لتسوية حسابات شخصية أو للحصول على منافع خاصة. إلا أنّهم يعرفون أن لا حول لهم ولا قوة إلا برضا أصحاب القرار في النظام. لا يعني هذا أن الجلاوزة هم مجرد أدوات في أيدي النظام السياسي لا تمتلك خيارات سوى طاعته حباً فيه أو طمعاً في ما يوفره لها من مالٍ وهيبة. فهم، في ظروف معينة، قد يصبحون عبئاً عليه وخطراً على تماسك تحالفاته المحلية والخارجية. عندها قد يُضطر النظام لاستبدال بعضهم، حين تتزايد ضغوط خارجية أو داخلية وحتى من داخل النظام نفسه. يعرف عتاة الجلاوزة هذه البديهية، وأنهم سيكونون أولى أكباش الفداء مهما كانت قيمتهم ودرجة إخلاصهم لولي أمرهم. ولهذا يعملون على توثيق ارتباطهم المباشر بأطراف رئيسة في النظام الذي يخدمونه. عندها يضمنون بقاءهم ويضمنون أن يكون إسقاطهم سقوطاً للنظام الذي صنعهم.

لعل هذا التماهي غير المنظور هو ما جعل السلطة الخليفية، حتى وهي ترفع عالياً رايات «المشروع الإصلاحي»، لا تحتمل أية إشارة إلى ممارسات الأجهزة الأمنية طيلة خمس وعشرين سنة طبقت فيها قوانين الطوارئ، وفي مقدمها مرسوم أمن الدولة الصادر في 1974. وتحت راية التحذير من عواقب نبش الماضي والخشية من استفزاز «الحرس القديم»، اكتفت أغلب قوى المعارضة بالاحتجاجات الرمزية على مرسوم بقانون رقم 56 لسنة 2002. وقد صدر ذلك المرسوم بعد هروب أحد كبار ضباط جهاز أمن الدولة إلى الخارج لتحاشي عشرات القضايا التي رُفعت ضده شخصياً، وشملت التعذيب والاحتيال وفرض الخوّة والابتزاز. وقتها بدت واضحةً قوة تعاطف زملاء الضابط الفار معه. فهو لم يكن وحيداً، ومحاكمته، لو تمت، قد تُضطره لتوريط شركائه وحُماته، وخاصة وزير الداخلية ورئيس الوزراء. حصّن ذلك المرسوم، الذي لا يمكن للمجلس النيابي إعادة النظر فيه أو تغييره، عناصر الأجهزة الأمنية ومنع سماع أية دعوى أمام أية هيئة قضائية بسبب أيٍ من تصرفاتهم في السنوات السابقة على صدوره.. أي بمفعول رجعيٍ كذلك. وما يزيد من تدهور الأحوال، أنه أسس لتطورات لاحقة أعفت وزارة الداخلية وأجهزتها من الخضوع لمراقبة المجلس التشريعي.

نافذة تفتحها انتخابات رئاسة الفيفا

أتاح ترشيح سلمان بن إبراهيم نفسه لرئاسة الفيفا فرصة جديدة للإعلام عما شهدته البحرين من انتهاكات لحقوق الإنسان بعد دخول القوات السعودية وإعلان حالة الطوارئ ومنع التجول فيها. فلقد حصل المدافعون عن حقوق الإنسان في البلاد، بسبب ترشيح سلمان بن إبراهيم، على قنوات جديدة إعلامية لم تكن متاحة لهم في السابق. لن تؤدي الحملة الإعلامية منذ الآن وحتى موعد انتخاب رئيس جديد للفيفا في شباط / فبراير القادم، إلى تغيير في التوازنات التي تحكم التطور السياسي في البحرين، ولكنها ستساهم في استمرار شعلة يرفعها ضحايا القمع في البحرين وغيرها من البلدان المثيلة ضد استمرار تقاليد الإفلات من العقاب.

خالد جرار ـ فلسطين

عبد الهادي خلف
أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة لوند ـ السويد، من البحرين

انتخابات ثيوقراطية في السعودية

ثيو: دين، قراطية: حكم. حكم الدين، ممثلا برجاله أو القائمين عليه. وبهذا المعنى، فإنّ المصطلح اليوناني القديم يعني بلغة العصر نظام حكم يستمد شرعيته مباشرة من أحكام الإله وتعاليمه المقدسة. التطبيقات المعاصرة لمصطلح الدولة الثيوقراطية لا تشمل الا عددا قليلا من دول العالم، تعد على عدد اصابع اليد الواحدة، دول تقوم مرجعية السلطة فيها على اسس دينية نافذة ومكررة: إسرائيل والسعودية وإيران والفاتيكان.. و «دولة الخلافة الإسلامية» (داعش)!

ثيوقراطية ولكن..

تختلف دساتير هذه الدول الثيوقراطية اختلافا بنيويا، فثيوقراطياتها لا تجعلها جميعا على درجة واحدة من التميز عن الدول غير الدينية، في مصادرة حقوق الإنسان وفي الانعزال عن الأنظمة المدنية المعاصرة، المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية وحرية التعبير والحقوق العامة والخاصة، أو المتعلقة بشكل تناسل السلطة فيها. فدولة الفاتيكان مثلا هي كيان رمزي طقوسي بروتوكولي، وهو في الوقت نفسه كيان ديموقراطي ينتخب أعلى سلطة فيه، البابا، بالاقتراع السري من بين ممثلين عن فضائه الاجتماعي، ويتطور تعاطيها مع المتغيرات حتى أنها تطاوعت مع بعض القوانين المعاصرة التي كانت تعتبر قديماً من المحرمات دينيا ومن «الموبقات». وإسرائيل هي الأخرى على الرغم من عنصريتها وعنفها وكولونياليتها تجاه الشعب الفلسطيني صاحب الأرض وما عليها، وعلى الرغم من كونها تنشد وتعمل على إقامة دولة يهودية نقية على حساب سكانها الأصليين من الفلسطينيين، إلا أنها تمارس مع مواطنيها اليهود الحكم الديموقراطي. فالحاكم اليهودي ليس منزّلا من السماء، ولليهودي حق تغيير الحاكم إذا ما قصّر في خدمة العامة وإذا ما أفسد في المال العام. أما إيران، فإنها وبرغم ثيوقراطيتها الغارقة بالمصادرة وتغييب الرأي الآخر إلا أن فيها نوعاً من المشاركة السياسية العامة.

تقول «يو إن ووتش» (منظمة غير حكومية دولية مقرها في جنيف، عاملة في مجال حقوق الإنسان ومعتمدة في الأمم المتحدة، وتتمثل مهمتها في مراقبة أداء الأمم المتحدة وفقًا لميثاقها الخاص) ، إن عدد الأشخاص الذين قطعت رؤوسهم في السعودية هذا العام يفوق عدد الذين قطع رؤوسهم تنظيم داعش في الفترة نفسها، انتقاداً لقرار مجلس حقوق الإنسان في جنيف التابع للأمم المتحدة تعيين سفير السعودية لديه ـ فيصل بن حسن طراد ـ على رأس لجنة الخبراء المستقلين في المجلس الأممي.

ما أكثر المجالس وما أكثر التعيين

تشكلت هيئة البيعة في عهد الملك عبد الله عام 2006 وباشرت عملها 2007، وهي مكونة من أبناء وأحفاد الملك عبد العزيز آل سعود، وعملها محصور باختيار الملك وولي العهد، وهي برمتها خاضعة لصراع الأجنحة المتنافسة على السلطة. وما فعله الملك سلمان من التجاوز على رأي الأكثرية في الهيئة الذي اتجه لاستبقاء إجراءات الملك المتوفى عبد الله، ومنها بقاء ولاية ولي العهد لمقرن، وليس لابن الملك سلمان، ما فعله دليل على سيادة منطق فرض الأمر الواقع على واحدة من أهم هيئات الحكم في المملكة لأنه يفترض بها تأطير واحتواء الصراعات الخطيرة التي بدأت تعصف بورثة السلطة، خصوصاً بعد رحيل الجيل الأول من الأبناء، وكثرة الطامحين من بين الذرية.

والملك هو من يعين الوزراء وهو من يقيلهم وهو من يُنقص عددهم أو يزيده. والملك يعين أعضاء مجلس الشورى البالغ عددهم 150 عضواً، بينهم 25 امـرأة، وفيه 12 لجنة أهمها «لجنة الشؤون الاسلامية والقضائية وحقوق الإنسان»، و «لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب». دور المجلس محصور بالمشورة وتقديم المقترحات والتوصيات، والظهور بمظهر البرلمان أمام المحافل الدولية والإعلام، وقد اتخذ شكله الحالي بعد «11 أيلول/سبتمبر» والانتقادات الأميركية للواقع المزري في مجال الحريات العامة والمشاركة السياسية. الآن، تتمادى قبضة وزارة الداخلية في حبس أنفاس الناس، لا سيما أن وزير الدفاع وولي ولي العهد محمد بن سلمان، يخوض مغامرته غير المحسوبة في اليمن، ويثير الانتقادات الحادة من داخل أجنحة العائلة المالكة.. خاصة أن كلفة الحرب وحجم خسائرها يتصاعدان.

المجالس البلدية تحوّل ناقص

هي مجالس ذات شخصية اعتبارية، لها استقلال مالي وإداري نسبي إذ ترتبط تنظيميا بوزارة الشؤون البلدية والقروية، لها اختصاصات النظر بالسكن والمشاريع البلدية المحلية ورقابة السلطات المحلية بشؤون تقسيم الأراضي ومنحها، وهي المجالس الوحيدة في المملكة التي تقوم بعد حصول اقتراع عام عليها على الرغم من عدم إطلاق هذا الاقتراع، لأن الناخبين يختارون 70 في المئة من أعضائها، بينما يبقى 30 في المئة من حصة الملك، يعينهم بواسطة وزارة الشؤون البلدية والقروية. وفي نهاية هذا العام ستجري ثالث انتخابات بلدية في المملكة، حيث جرت الأولى عام 2005 والثانية عام 2011. وما يميز انتخابات هذا العام أنها تعطي الحق لأول مرة بمشاركة المرأة كناخبة ومرشحة، ويحق لكل سعودي أو سعودية بلغ من العمر 18 عاماً المشاركة بالتصويت فيها، كما يحق الترشح لعضوية تلك المجالس بشرط بلوغ سن الـ25 وأن يكون حسن السيرة بحسب وزارة الداخلية.

أكثر من 1263 مركزا انتخابيا. تتوزع بحسب الكثافة السكانية على مختلف مناطق ومحافظات المملكة، بينها 425 مركزاً انتخابياً مخصصة للنساء. أما عدد المجالس المقترحة للانتخاب فـ284 مجلسا، عدد الأعضاء الكلي يبلغ 3159 منهم 2100 منتخبون و1053 معينون من قبل الملك، ولا يزيد عدد أعضاء أي مجلس من هذه المجالس عن 30 عضوا.

ثم..

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مجلس الإفتاء، هيئة كبار العلماء، ومؤسسات ولجان ما أنزل الله بها من سلطان، كلها وبالمطلق تُشَكَّلُ وتُقَالُ بأمر الملك، وسلمان ألغى كل المجالس العليا السابقة التي شكلها سلفه، الملك عبد الله، واستبقى فقط مجلسَي الأمن والتنمية، بعد أن شذب ميول واتجاهات وولاءات أعضائهما.

جمال محمد تقي
باحث من العراق مختص بشؤون الخليج العربي

حوار ديموقراطي عن التعذيب

كتب شخص على فيسبوك مرة أن الشرطة تخصصت في التعذيب، وعلقتُ عليه وسألته مَنْ بين الشرطة تخصص في التعذيب، فأشار إلى عشر حالات، ثم تذكر شيئاً فأضاف ثلاثين، ثم عشرين، وتركته يعدّها أمامي ثم قلت له إنه حتى لو تذكّر مئة حالة فهذا لا يعني شيئاً، لأنه عمم كلامه على كل الشرطة، وهو متأكد أن هناك ضابطاً قد لا يكون مارس التعذيب. وقلت له إن هذا تعميم غير دقيق وغير موضوعي وغير منصف. وإنه كمستخدِم للإنترنت مُحاسب على المعلومات التي يكتبها. ولكن الغريب أني حتى بعدما أوضحت له هذا، عاد وكتب في يوم ثانٍ أن الشرطة تقوم بالتعذيب. هنا أدركت ضرورة اتخاذ موقف.

جلست مع قريبي الضابط وحكيت له وشجعني على الذهاب للقسم لتحرير بلاغ ضد هذا الشخص. وفكرنا أنّ هذا البوست لم يُكتب بنية حسنة، بدليل أنه كُتب مرتين. كما أننا في الحقيقة كنا خائفين قليلًا على مصر، لأن فضيحة علمية مثل التي ارتكبها هذا الشخص لو مرت بلا حساب فقد يشيع عنا أننا دولة غير علمية، وهذا قد يقضي على صورة مصر. واقترحتُ أن يتم حبس الشخص، وصعقه في الزنزانة بالكهرباء، كما اقترح عليّ قريبي تقطيع جسمه بالسكاكين ونثر الملح على الجروح، ورأيت هذا شيئاً غير بطال أيضاً، وتطرق الحوار إلى إمكانية الاغتصاب وما إذا كان سيفيد قضيتنا أم سيضر بها. كان حواراً ديموقراطياً، وكان قريبي الضابط خلوقاً ومحترماً ويتكلم بصوت منخفض، وقضينا ساعتين سوياً نتناقش حول أهمية التعذيب في حياة الإنسان بشكل عام، وفي النهاية قمتُ وشكرتُ قريبي على تعاونه معي، ووعدته بأن أسهل له إجراءات القرض الذي يريده من البنك.

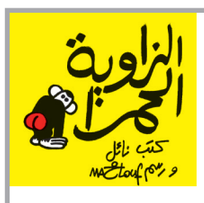

نص نائل الطوخي ورسم مخلوف

العربي السفير

متابعات

12516 طفلاً سورياً ولدوا في العراق منذ بدء أزمة اللجوء السورية، معظمهم لا يملكون شهادات ميلاد.

الشباب السعودي والحراك المستحيل

برزت منذ العام 2011 ـ وتزامناً مع الانتفاضات العربية ـ فئة شبابية سعودية ناشطة بشكل لافت في الشأن العام، الوطني والعربي. والمقصود هنا فئة لها توجّهات واضحة وبدرجات مختلفة في رفض الوضع القائم بالسعودية. لا تختلف انتماءات الشباب الفكرية عن مثيلاتها في الوطن العربي، فأغلبهم ينتمون لتيارات الإسلام السياسي السائدة غير المرضي عنها سعودياً، وما يُعَدّ جديداً هو الحضور القوي للشباب ذوي التوجّه العروبي، بالإضافة إلى بعض الأصوات الليبرالية، والكثير من الشباب غير المؤدلج. ولكن ركود الحراك في الشارع السعودي يعود إلى عوامل متعدّدة بعضها خارجة عن قدرة الشباب وأخرى تتعلق بهم مباشرة.

المحتوى

يركّز الناشطون من الشباب، من مختلف التيارات، على قضايا ذات طابع فكري وثقافي ليس لها علاقة بالمسائل المعيشية التي تثقل كاهل المواطن. فنجد قضايا مثل الهوية العربية، أو العلمانية والدين، أو الديموقراطية والشورى.. وأمثالها، تستحوذ على غالب ما ينتجه الشباب في الحيز العام عبر مقالاتهم وندواتهم وسواها من وسائل التعبير المتاحة. هذا بالإضافة إلى الانغماس الشديد في التعليق على تطوّرات المنطقة ونقاشات هوياتية مطولة. وفي الجانب الآخر تشغل المواطنين مطالب ذات بعد اجتماعي واقتصادي مثل أزمة السكن والبطالة وعدم المساواة في توزيع الثروة وغيرها. بعض شعارات الانتفاضات العربية مثل «عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية»، تلخص ما يطمح له المواطن العادي في الشارع السعودي. وإذا أخذنا الأوسمة الدارجة بين السعوديين في مواقع التواصل الاجتماعي كمؤشر على القضايا التي تشغلهم، نجد الوسم #الراتب_ما_يكفي_الحاجة، الذي يعبّر فيه الناس عن سوء أحوالهم المعيشية، وهو يأتي في مقدّمة جميع الهاشتاغات بلا منازع من ناحية حجم المشاركة الشعبية. ولا زال هذا الوسم يعمل حتى اللحظة. وبالمقارنة مع سلم أولويات الشارع، يبدو ما يطرحه الشباب كخطابات ذات طابع سياسي وثقافي ليس لها علاقة بأي مطالب اقتصادية واجتماعية، مما يجعلها غير قادرة على الوصول للفئات الأكثر تضرراً في المجتمع والتي يؤمل منها التحرّك لإحداث تغيير.

المنهج

يتناول الشباب قضايا الساعة بمنهج تقليدي يعتمد على النقل والتكرار من خلال اجترار الأفكار والأسباب والحلول عند كل أزمة. يعيد الشباب في السعودية طرح الخطابات السياسية العربية نفسها التي سادت في القرن الماضي، وإسقاطها على واقع متغيّر باستمرار وذي سياق تاريخي مختلف. لذلك تكون ردود الفعل الشبابية حول ما يجري داخل السعودية وخارجها مكرّرة، بالإضافة إلى تناقضها وعدم منطقيتها في بعض الأحيان مع ما يجري. على سبيل المثال، يقدّم العروبيون ضعف الهوية العربية كسبب لمشاكل عدة من طبيعة مختلفة إحداها عن الأخرى، ومن ثم يدْعون إلى العمل على تعزيز الهوية كحل لتلك المشاكل. ويُعزي الإسلاميون تلك المشكلات نفسها إلى هجر الناس دينهم وعدم تطبيق شريعتهم الإسلامية. لا يختلف منهج الشباب في التعاطي مع قضايا الشأن العام عن الطرق المتبعة في مؤسسات التعليم ووسائل الإعلام، وكل ما هو جديد هو أنهم وجدوا قنوات أخرى للتعبير بعيداً عن تلك الرسمية. ينتقد المفكر البرازيلي باولو فريري هذا الأسلوب الذي يسمّيه «النموذج البنكي» الذي يعتمد على إيداع المعلومة من قبل المرسِل في عقل المتلقي كما تودع النقود في المصرف. يعتبر فريري هذا النموذج أداة من أدوات القمع للمجتمعات، عبر تصوير المشكلة وكأنها معادلة رياضية يقدم لها الحل بالمظلة ممن لا يعاني منها أصلًا. وهو يعود فيقترح نموذجاً تعليمياً تثقيفياً يعتبره وسيله لتحرر المجتمعات التي تنشد الحرية والعدالة وليس لها تأثير على السلطات السياسية والاقتصادية، كما هو الحال في السعودية. يُسمّي فريري نموذجه «إظهار المشكلة»، حيث يقوم المضطهدون أنفسهم بتحديد مشاكلهم وطرق علاجها عبر حوار مستمرّ فيما بينهم، على اعتبار أن مَن يعاني من نير الاستبداد والظلم هو وحده من يستطيع أن يجد سبل الخلاص منه.

التنظيم

على الأرض، لم تحدث تحركات تُذكر خلال السنوات الخمس الماضية، ما عدا مظاهرات في القطيف شرق السعودية، واعتصامات متفرقة في مدينتي الرياض والقصيم، وجميعها اكتست بشعارات وهويات طائفية منعتها من الاتساع لتأخذ بعداً وطنياً. وعلى صعيد آخر، جرت محاولة جريئة، كان من الممكن أن تكون نواة لحركة منظمة للشباب الخليجي عموماً تمثلت في «ملتقى النهضة» الذي عُقد تباعاً لسنتين متتاليتين في البحرين وقطر. دعا الملتقى شباباً خليجيين غالبيتهم من العاطلين عن العمل وأبناء المعتقلين، في نسختي الملتقى الأولى والثانية، قبل أن تمنع النسخة الثالثة التي كان من المقرر عقدها في الكويت العام 2012، ثم ألغي الملتقى نهائياً. وأنشئت جمعيتا «الاتحاد» و «حسم» الحقوقيتان، ثم لوحق أفرادهما قضائياً وزج بأغلبهم في السجون. ويجتمع غالبية الشباب اليوم بشكل دوري وشبه منتظم فيما بات يعرف بـ «الاستراحات»، وهي مبانٍ في ضواحي المدن يستخدمها بعض الشباب كصالونات سياسية. تكاد تكون الاستراحات هي الأماكن الوحيدة التي من الممكن أن تنتج تجمعات قد تكون نواة لعمل منظم، ولكنها تبقى مقتصرة على أفراد قلائل من التيار ذاته في كل تجمع. في ما عدا ذلك، فكل أنواع الالتقاء والتواصل بين فئات الشباب السعودي تتم في العالم الافتراضي على الإنترنت. وهناك علاقة عكسية واضحة بين الاستخدام المفرِط لوسائل التواصل الاجتماعي والنزول للشارع، حيث باتت منصات التواصل الاجتماعي في السعودية عقبة في طريق نشوء حراك حقيقي. فلم يعد الجهد المعني بنشر الوعي والتعبئة يهدف إلى تنظيم القوى الاجتماعية لمواجهة السلطة، بل هي جهود تبدأ وتنتهي على شاشات الكومبيوتر. واختفى السعي لمحاولات إيجاد أحزاب ونقابات وجمعيات، لتنظّم القوى لمصلحة إنشاء مواقع الكترونية ومدونات وأوسمة في العالم الافتراضي، حيث يتنافس الشباب على إدارتها.

يرى البعض أن من يتصدر المشهد من الشباب السعودي اليوم ينتمون لطبقات اجتماعيه ميسورة لديها مصالح وارتباطات بشكل أو بآخر مع الوضع القائم، فمن الطبيعي أن ينشغلوا بالإجابة على أسئلة من نوع «مَن نحن؟» و «العروبة أو الإسلام؟». ولكن مثل تلك الأسئلة والإجابة عنها تعمل عمل مواضيع الشعوذة والسحر في إشغال الناس حينما ينشغل بها مجتمع تهدّده أخطار مثل شح المياه واقتصاد قوامه ريع النفط وسواهما، وتكون الأولوية فيه للإجابة عن سؤال من نوع «نكون أو لا نكون». يطلق بعض الناشطين والإعلاميين والشباب أنفسهم على ما يقوم به الشباب صفة «الحراك». وإن صحّت التسمية فهو حراك المترفين، ذاك الذي لا ينتج إلا أشخاصاً يبحثون عن أماكن لهم بين ما يُسمّى بـ «النخب».

علي طراد

باحث من السعودية

حلـــم..

#الحرية_لاسماعيل_الاسكندراني

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ هل تفقد فلسطين لاجئيها ـ محمد جميل
ـ داعش خطاب كراهية فحسب؟ ـ موسى جعفر
ـ انهيار الاقتصاد والمجاعة الوشيكة في اليمن ـ مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

قصصهم

اسمي دعاء وهذا أخي فاضل جئنا من حمص مع أبي وأمي.
كلنا وصلنا بالسلامة. رحلتنا كانت جميلة ولم نخف في البحر، أصعب شيء كان المشي في الغابات وأجمل شيء كان القطار. كانت المرة الأولى التي نركب قطاراً.
هنا يقدمون لنا الألعاب والهدايا وكل شيء. أريد أن أكون معلمة. أحب أن أرسم أشياء جميلة، شجراً وعصافير وسوريا مع كثير من القلوب والورد وأطفالًا عائدين من المدرسة للبيت.

(تصوير: محمد بدارنة ـــ فلسطين «خاص السفير العربي»)

أحلم أحياناً أنّي ما زلت هناك على مقعد دراستي في دير الزور، ألعب مع أصحابي وأساعد أبي في تجارته.. كل شيء انهار. تركت المدرسة وأنا الآن هنا وحدي، بعيداً عن أبي وأمي وإخوتي الثلاثة.
يأتيني صوت أصحابي عبر الهاتف أو الرسائل ليقولوا لي إن العيد هذه السنة مُرّ بدوني.. اسمي مروان وعمري 16 عاماً .أنا الآن لاجئ سوري في برلين. لا أريد التحدث عن رحلتي والبواخر التي نقلتني أو عن طوابير الانتظار التي تختلف عن طوابير الصباح في مدرستي.. أريد التحدث عن حلمي بأن أصبح لاعب كرة قدم مشهوراً.. لكن قبل أي شيء أريد أن أصحو على وجه أمي...

مدونات

يمنيون يحاربون عن بعد

أغلب أفراد القيادات العليا والوسطى للمؤتمر والحوثيين وكذلك للإصلاح أصبحوا هاربين مع عائلاتهم خارج اليمن. أضف إلى ذلك الأجنحة الإعلامية والحقوقية التي ساهمت في إشعال نيران الحرب ثم هربت في الثواني الأخيرة من السفينة المحترقة. أغلب الأصوات المطالبة باستمرار الحرب تأتي منهم. الحرب بالنسبة لهم لعبة كرة قدم مشوّقة كلما قاربت على الانتهاء يطالبون بالتمديد لأشواط إضافية. نقول لهم إن اللاعبين سقطوا من الإعياء وامتلأت أرضية الملعب بالدم وفقد اللاعبون والجمهور أعصابهم وأعضاءهم فيقولون لك: اللعبة يجب أن تستمر!
هناك من يريد للحرب ان تستمر لأن انتهاءها يعني إقفال صندوق الذهب الذي انفتح بلا حساب. وهناك من يريد استمرار الحرب لأن نهايتها يعني رحيله وتواريه إلى كواليس المنسيين. وهناك من يريد استمرارها ليجرب صحة نظرياته اليسارية أو معتقداته اليمينية حول رومانسية الحرب وأمجاد القتلى والشهداء. وهناك من يريد استمرارها لأنه يعاني من الأرق في منفاه المليء بساعات البطالة والخمول ولا شيء يسليه إلا اللعبة الدموية في موطنه الفقير. لو كانوا في جبهات القتال لصدقتهم ولاحترمت اختيارهم. لكن ليس هناك من هو أكذب ممن يدعو للحرب وهو مسترخ مع عائلته وأولاده في فنادق الخمسة نجوم وعواصم العالم المصقولة والآمنة.

من صفحة Hussein Alwaday (فايسبوك)

وردة الجُنبَد الموصلية

وردة الجُنبَد.. كما نسمّيها في الموصل، والجوري كما يسميها بقية العراقيين، والبلدي كما يُطلق عليها المصريون. اسم الجُنبَد مخصص لتلك النوعية من ورود الجوري ذات الرائحة القوية واللون الزهري الشفاف أشبه بأزهار «ماء الورد» بحجم أكبر. ومنه اشتقّ الموصليون اسم اللون الجنبدي/ الزهري. مع الوقت صارت تطلق على كل أنواع الورد الجوري. منها الشجيرات ومنها المتسلّقات والرائحة واحدة.
عشقتُ الوردة واسمها بعدما تعرفتُ على مدرستي لمادة الفن في الثانوية وتدعى «جُنبَد»، وكنا ندعوها الست جنبد. كانت مثالًا حياً للمرأة الوردة روحاً وشكلًا واسماً. هل التقيتم بامرأة عبارة عن وردة بشرية سابقاً؟ لطالما كنت أفكر بمزاج والديها عندما قررا تسميتها هكذا. بقيت صورتها في ذهني تجمّل نساء الموصل من بعدها في أمل العثور عليها يوماً!
منذ التسعينيات لم تعد لهذه الوردة رائحة أو وجود حقيقي. كأن وجودها كان مقترناً بحب الموصليين للحياة أكثر منه للموت، كما نفعل مؤخراً. حتى البيوت الشرقية القديمة لم تكن تخلو من رائحتها. كل زاوية في البيت أو المؤسسات والمتنزهات كانت بيتاً طيباً لهذه الوردة.
هنا، حيث أقيم في شمال العالم، لا شيئ أكثر من الزهور والأشجار والألوان، ولكن ما من رائحة فيها تخبرني أنها زهور حقيقية حية. حتى القرنفل له رائحة الفراغ العدمي..

من صفحة Manal Al-Sheikh (فايسبوك)

حيّ بن يقظان وفرادة العقيدة

قبل ألف سنة حاول إنسان مسلم تأليف قصة يثبت فيها أهمية أن يتعرف الإنسان على العالم من حوله من دون مؤثرات فكرية خارجية، يعيد علاقته بالأشياء، بالدين، بالمذهب، بالإنسان الآخر المجاور له في الطبيعة. هذه القصة اقتبستها الآداب العالمية، نصاً أو تناصاً، فكانت رواية روبنسن كروزو وحكايات طرزان وماوكلي وسدهارتا. وفي السينما فيلم توم هانكس، cast away، كمثال معروف، وغير ذلك الكثير.
القصة اسمها حي بن يقظان، يقال إنّ أول من ألفها هو ابن سينا، الشيخ الرئيس الفيلسوف، ثم أعاد كتابتها ابن طفيل، ثم ابن النفيس. وتحكي قصة إنسان يجد نفسه في جزيرة بعد أن ترعاه ظبية وترضعه، وتنقسم الأسطورة إلى ست مراحل في كل مرحلة يتدرج في المعرفة، من النار والنبات والجماد والحيوان إلى الأسئلة الوجودية الكبرى. ثم يصل بنا إلى المغزى الإنساني وسفاهة الاختلافات المذهبية الحادة.
أما أنت، فلا تذهب لتلك الجزيرة، ماكو داعي، اركب تاكسي وتجول في مدينتك، واسأل نفسك عن تلك التواريخ، الولادات، الوفيات، الاحتفالات، المناسبات الطقوسية، هل تستحق كل هذا العناء؟، هل تمت للدين والحياة بصلة؟ هل نحن فعلًا نقتبس هدياً نورانياً وأخلاقياً من هذه التشوهات الإنسانية؟، فكّر متجرداً مثل بن يقظان، هل ما عندنا غير موجود عند الآخر؟، بماذا تتميز عقيدتك الفريدة؟ ها؟ فكر في الأغشية الغليظة التي وضعها هؤلاء على رأسك، شاهد الكلام (الزعبرة، الاحتيال، باللهجة) العظيم الذي وضعونا فيه، وصفّر الميزان.

من صفحة مرتضى كزار–العراق (فايسبوك)